# المبحث الثاني

# أنماط القوة واستخداماتها في العلاقات الدولية

## أنماط القوة:

لا يوجد تنظير كثير في مسالة أنماط القوة، ولكن هناك محاولات مبدئية حاولت تحديد أنماط للقوة وهي لا تخرج عن أربعة أنماط وهي: (نمط انفرادي، وتحالفي، وجماعي، ونمط حكومة عالمية). (بدوي، 1976م، ص222)

إن أنماط القوة في المجتمع الدولي تتحدد تبعاً لرغبة الدولة في تنظيم قوتها وبحسب طبيعة المصالح وتبعاً لخارطة موازين القوى التي تسعى لها الدول والتحديات التي تواجهها، تجسدت محاولات تحديد أنماط للقوة في التالي: (كيالي، 1999م، ص 19)

**نمط القوة الانفرادي**:

وفيه تعتمد الدولة بشكل تام على إمكانياتها ومواردها الذاتية لتحقيق مصالحها ومجابهة التحديات التي تواجهها. ويمكن أن نأخذ (بريطانيا) كمثال، ففي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر خاصة بعد الثورة الصناعية وبداية الاستعمار سيطرت بريطانيا على جهات كثيرة في العالم، وأصبح هذا النمط محدوداً الآن، وذلك للتطور التكنولوجي الهائل والتقدم الذي شهدته معظم دول العالم، وكذلك النقص الحاد في الموارد، الشئ الذي يجعل من الصعب على دولة منفردة ان تكتفي من الموارد، وبالتالي لا تحتاج بقية الدول.

**نمط القوة التحالفي**:

وهذا يتكون من مجموعة من الدول في شكل تحالف عبر معاهدات قوية، وفي نطاق هذا النمط يقوم كل تحالف بتركيز إمكانات القوة المتاحة لأعضائه في محور قوى جماعي يستطيع من خلاله حماية أفراد التحالف من أي جهات أخرى، ومثال لذلك حلف (الأطلنطي)، وقد ظهر هذا النمط بصورة فعالة وواضحة عقب الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي.

**نمط القوة الجماعي**:

وهو قائم على نظام الأمن الجماعي، وهو تحالف قوي عالمي تديره منظمة مسؤولة ومهمته تنحصر في الحفاظ على السلم والأمن العالميين، حيث ظهرت الحاجة لهذا النمط عقب الحرب العالمية الأولى بقيام (عصبة الأمم)، وكذلك الأمم

المتحدة والأمن الجماعي ويمكن أن نلاحظ أن هذا النمط أو النظام فشل في مهمته الأساسية وذلك لاختلاف آراء ومصالح الدول المكونة لهذا النمط وعدم وضوح الأهداف والوسائل التي يعتمد عليها في تنفيذ مهامه وقصوره عن إيجاد آلية لتحقيق أهدافه.

**نمط الحكومة العالمية**:

وهو يشبه الحكومات الفيدرالية في داخل الدول ويمثل في شكل بناء فيدرالي عالمي تكون السلطة فيه الحكومة العالمية. ونجد أن هذا النمط بعيد كل البعد عن الواقع العالمي أو لا يمكن أن يتحقق في عالم السمة الأساسية فيه التباين والاختلاف، فهناك اختلاف في اللغات والحضارات والقوميات واختلاف في المصالح وفي الموارد نفسها، وفي طرق استخدام القوة نجد حالات عديدة وأشكالاً متنوعة لاستخدام القوة في العلاقات الدولية أو في الساحة الدولية، وهذه الطرق تختلف وتتدرج حسب الموقف مثار النزاع وحسب الوضع الدولي. هنالك ثلاثة اشتراطات أساسية لكل طرف يريد استخدام القوة وهي: (كيالي، 1999م، ص19-20)

1. أن يكون له هدف يؤمن به شعبه .
2. أن يكون له مجموعة من الحجج السياسية والقانونية والتاريخية والأدبية والدعائية لتدعيم موقف هذا الطرف تجاه الآخرين.
3. أن يكون لدى الطرف وسائل القوة العلمية والمادية الكفيلة بتحقيق مطلبه، وقد كثر الحديث عن طرائق وأساليب استخدام القوة، ولكن هناك اتفاق على نوعية من الأساليب وهي تتطور حسب الموقف أو القضية السياسية المطروحة. ويمكن أن نشملها في الإقناع، تقديم الإغراءات، فرض العقوبات، التهديد باستخدام القوة، ثم استخدام القوة.

**القوة والتوازن:**

مبدأ توازن القوة مبدأ قديم قدم التاريخ ونشوء العلاقات بين الأفراد والشعوب، وهو يعبر عن موقف وسياسة ونظام في الوقت نفسه، ويعتبر هذا المبدأ من أكثر الأمور التي ارتبطت بنظريات القوة في السياسة الدولية. واعتبر بمثابة الأداة او الميكانيزم التي تساعد الدول على تنظيم صراعاً القوة فيما بينها حتى تضمن استمرار النظام الدولي القائم على التعددية، أي أن هناك صراع بين طرفين وسبب الصراع غالباً مايكون المصالح، ويستند مبدأ التوازن إلى فرضية مفادها أن الذي يخلق النزعة الى العدوان ويشجع على ممارسة سياسات التوسع هو وجود فائض متراكم من إمكانات القوى يزيد بكثير عما يتطلبة الدفاع عن الأمن القومي للدول

التـي تملـك الفـائض، (مجموعـة مشـاركون،93/ 1994م، ص678)، ويعنـي تـوازن القوى* وجود دولتين أو أكثر في وضع صراع ويتشكل الـصراع بالإمكانية المتوافرة لدى طرفي الصراع. (العويني، 1988م، ص126)

لاشك أن هناك اختلافات في القوى النسبية للدول، ومرد هذا الاختلاف يعود إلى تباين ما هو متاح لكل دولة من المصادر والمكونات والموارد المادية وغير المادية التي تدخل في تركيب هذه القوة، وتدرك كل دولة في ظل البيئة الدولية الحالية والتي يحكمها منطق الصراع أن حماية حدودها ومكتسباتها الوطنية فضلاً عن تحقيق مصالحها القومية رهن بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة إلى أبعد مدى ممكن، وذلك بإضافة مصادر أو طرق أو وحدات إنتاج جديدة للقوة (تحالف، تعاهد تفوق علمي وعسكري وغيرها) أو بالعمل على إضعاف قوى الآخرين بشتى الطرائق (الحرب، الحرب النفسية، التفريق، التقسيم وغيرها) لخلق التوازن المطلوب لضمان أمنها وصيانة استقلالها. (ربيع، 1983، ص54، 61)

كما تراوحت أساليب التوازن التي مورست عبر التاريخ ما بين التحالفات والتحالفات المضادة والتدخل المباشر وغير المباشر، ونزع السلاح والتفرقة بين الخصوم والتعويضات والتهدئة بل والحرب بمستوياتها، وتلجأ الدول إلى إتباع ما يناسبها فيها في إطار النظام الدولي في مرحلة معينة بما يتضمنه من شروط وعلاقات متغيرة، ولا توجد قاعدة ثابتة ومحددة تحكم توازن القوى، (الخزرجي، 2005م، ص276)، ولقد نادى جورباتشوف باستبعاد استخدام القوة في حل الصراعات العالمية وأضاف إليها الصراعات الإقليمية أيضاً (هيئة البحوث العسكرية، 1990م، ص11)، وتعددت أساليب تحقيق توازن القوى وأهمها: (العويني، 1988م، ص 438-440)

1. أسلوب فرّق تسد كما حدث لألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية.

---

* **توازن القوى** :(Balance of Power) نظرية تقوم على أن وجود الدول والتحالفات في حالة تكاد تتعادل فيها قوتها العسكرية أمر من شأنه أن يحول دون نشوب النزاع المسلح، وعليه فإن بعضاً من الدول تسعى إلى الحفاظ على التوازن العسكري فيما بينها، ويعتبر سعي إحدى الدول لزيادة قدرتها العسكرية بالصورة التي تخل بتوازن القوى أمراً يدعو للاضطراب ويولّد سعياً من قبل الدول الأخرى لتعزيز توازن القوى بمعاهدات تلتزم فيها الدول الأطراف بالحفاظ على قوتها العسكرية ضمن حدود مقبولة من الدول الأخرى. وفي معاهدات السلام التي تبرم بين الدول بعد إنقضاء الحروب يتم في العادة التطرق لتوازن القوى والإشارة إلى الترتيبات التي من شأنها أن تحافظ عليه وتحول دون الإخلال به.

2. أسلوب التسليح وهو عكس نزع السلاح، وهذا شهدناه في فترة الحرب الباردة.
3. أسلوب التحالفات وهو التكتل في إطار ثنائي أو جماعي يسعى نحو تحقيق المفهوم الأمني وكمثال له أحلاف الاطلنطي وبغداد.

وهناك أساليب أخرى للتأثير وتغيير ميزان القوة كالحرب النفسية والدعائية، تشجيع أعمال التمرد والعصيان والإرهاب لدى الخصم، الحصار الاقتصادي والضغوط المالية، أعمال التخريب والتجسس. (عبد الملك، 1988م، ص51)، وتتكامل الدبلوماسية والحرب بوصفهما أداتين للقوة أو وسيلتين لإقناع أو إكراه الطرف الآخر على الامتثال لإرادة الدولة، ولعل هذا التكامل يفسر عدة مظاهر، مثل مشاركة الدبلوماسيين والعسكريين في مجالس الأمن القومي وفي تشكيل سياساته، وظهور ما يعرف بالدبلوماسية العسكرية أو دبلوماسية القوة، نتيجة لتعيين العسكريين -بعد انتهاء مدة خدمتهم بالجيش – في السلك الدبلوماسي، وغير ذلك من مظاهر التقارب والتعاون بين الدبلوماسيين والعسكريين، وبصفة خاصة عقب الحرب العالمية الثانية التي جسّدت هذه العلاقة الوثيقة بين الدبلوماسية والحرب بوصفهما أداتين للقوة، ودعامتين لمفهوم الأمن القومي. (Hans,1990,p.140)

## مصادر القوّة

تعد مصادر القوّة وعناصرها ذات أهمية قصوى كونها تمثل العامل الأساسي في تحديد وزن الدولة ضمن هيكل القوة العالمي. فعلى الرغم من الدور الحيوي الذي تلعبه بعض القدرات المحددة (العسكرية والاقتصادية والتقنية وغيرها)، إلا أن عدم استناد تلك القدرات على موارد كبيرة وحسن إدارتها، يحدّ من تأثيرها على المستوى العام.

إن تصنيف الدول إلى قوى عظمى وقوى كبرى، ودول متوسطة ودول صغيرة يرتكز، عادة، على أسس القوّة ذات الطبيعة الثابتة نسبياً. فانهيار الاتحاد السوفيتي هبط بالدولة الوريثة (روسيا الاتحادية) من مصاف الدول العظمى إلى موانع الدولة الكبرى، رغم امتلاكها قوّة عسكرية، وكذلك فإن امتلاك كلٍ من الهند وباكستان للسلاح النووي، إلا أن ذلك لم يحوّلهما من دول متوسطة القوّة إلى قوى كبرى، وحيازة بعض دول جنوب شرق آسيا والخليج العربي لقدرات اقتصادية ومالية كبيرة لم يؤد إلى تعديل أوضاعها في هيكل القوّة العالمية. (خليل، 1992م، ص39-40)

## خصائص القوة

تتصف القوة بندرتها، مما يترتب على ذلك أن الدول مهما ملكت من قوة فإنها تحرص على ما تمتلكه وتحاول عدم تشتيت جهودها، وإن القوة - بطبيعتها - شي نسبي، لأن قوة الدولة تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى، كما تظهر القوة بشكل تدريجي، وهذا يعني أن بعض الدول الضعيفة نسبياً يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في أزمة معينة بشكل سريع وغير متوقع، والقوة مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت يدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتغيرة المادية وغير المادية التي ترتبط مع بعضها والبعض الآخر، لذلك فإن أي استنتاج يتعلق بقوة الدولة أو ترتيبها بين الدول الأخرى وإن كان مبنياً على معلومات حديثة هو في الواقع مرهون بوقت ظهوره، وهذا يتطلب إعادة تقييم الدولة بصورة مستمرة. (الظاهر، 2003م، ص27)

وتتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب الإجبار والقسر من جهة ثانية، وإن اللجوء إلى القوة هو - في الحقيقة - الوصول إلى مرحلة العجز عن الحل بالطرائق السلمية ويعتمد السعي وراء القوة على الموارد المتاحة من أجل تنفيذ سياسة الدولة. (سعد، 1994م، ص27، حسين 1976م، ص 236-235)

## دور القوة في العلاقات الدولية:

يتحدد دور ووزن أي دولة من الدول في المجال الدولي بحجم مواردها المادية أو البشرية التي تضعها في خدمة عملها الدبلوماسي الاستراتيجي، ومن واجب الدول أن لا ترسم لنفسها أهدافاً لا تستطيع مواردها تحقيقها، ولقد تبدل دور القوة الآن، لأن أهداف الدولة تبدلت بدورها، على سبيل المثال فإن هدف الدولة كان في وقت مضى يتمثل في الحصول على موقع قوة يتفوق نسبياً على الدول المجاورة، وعلى مكاسب اقتصادية بالمقارنة مع المكاسب السابقة، ولكن الدولة اليوم هي أكثر اهتماماً بموضوع المكاسب الاقتصادية المطلقة التي تمكن مواطنيها من التمتع بمستوى أعلى من الحياة، وهذا التقدم الاقتصادي يتطلب عالماً مستقراً يكون التعاون الاقتصادي الدولي فيه ممكناً والدول تعتمد على بعضها إلى حد كبير، والمشكلات الأكثر صعوبة في عالم اليوم لا يمكن حلها إلا عبر الجهود المشتركة، والطرائق الحالية المستخدمة في حل النزاعات والخلافات على المصالح تعتمد أكثر فأكثر على الدبلوماسية الماهرة، والمساومات الهادئة الهادفة إلى تحقيق مستويات مقبولة من الجميع، كما يجب التفريق بين استخدام القوة والتهديد باستخدامها وهو الأكثر شيوعاً في العلاقات الدولية والذي يبدو جلياً في عمليات الردع. (سعيد، 1993م، ص 23)

ويؤكد (والتز) أيضاً أن إزالة عيوب الدول (إصلاح مؤسساتها) تضع أسس السلام وقواعده، وهذا يعني ضرورة تغيير سلوك الدول لتصحيح أفعالها الخارجية.

(أبوزيد، 2010م، ص98-100)، وبعدها جاء (جوزيف ناي) الذي أثار في مقالة له في مجلة السياسة الخارجية "أن العالم انتقل بعد الحرب الباردة من عصر سياسة القوة إلى عصر الجغرافيا الاقتصادية، وذلك بعد أن ترابطت السياسة مع الاقتصاد". (شايمر، 2011م)

**الخلاصة**

تعددت المسارات والاتجاهات التي طرحت مفهوم القوة وعناصره تبعاً لمعرفيه ما بين الجغرافيا والسياسية والقانون الدولي، وقد حدد المبحث الثاني: أنماط القوة واستخداماتها في العلاقات الدولية في العناصر الداخلية المادية التي تمتلكها الدولة، وفي العناصر الخارجية والتي تمثلت في موقعها الجغرافي بالنسبة للقوى العالمية، وقدرتها على التأثير في السياسات الخارجية وفي توجهات النظام الدولي.

وبتنوع عناصر القوة تنوعت أنماطها واستخدامتها في العلاقات ما بين الدول أو في المؤسسات الدولية، كما ساهمت القوة في علاقاتها ما بين الدول بإحداث نوع من التوازن في العلاقات والسياسات، أو في فرق هيمنة دولة على أخرى، وتعددت مصادر القوة كما تعددت خصائصها والتي ساهمت في تحديد طبيعة دورها في العلاقات الدولية.